

إنشاء علامة تجارية لتقييم مساهمات الشركات ومنح المساهمين مميزات مثل "بطاقة الأفضلية"

«غرفة الشارقة» تطلق منصة الغرفة للمسؤولية المجتمعية»

لتحفيز الممارسات المستدامة في بيئة الأعمال بالإمارة

إلى أن شركة بيئة تعتبر المسؤولية المجتمعية ركيزة أساسية في أعمالها حيث تؤمن بأن كل مؤسسة أو شركة لديها مسؤولية تجاه المجتمع وتجاه الحفاظ على البيئة من خلال المبادرات التي تترك أثراً إيجابياً على المدى البعيد، مشيرة إلى أن "بيئة" أطلقت مدرسة "بيئة للتثقيف البيئي" التي تهدف إلى إنشاء جيل مثقف من الشباب الذين يتحملون المسؤولية، كما تسعى إلى زيادة الوعي البيئي وعرس المسؤولية لدى الطلبة، وقد استطاعت المدرسة الوصول إلى أكثر من 170 ألف طالب و5 آلاف عضو بالهيئة التدريسية حتى الآن، لضمان مستقبل أكثر استدامة.

العويس : تحفيز الشركات على تبني تلك الثقافة النبيلة لتسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة

في كل المجالات، ولا يمكن تحقيق أهداف الخطط والمشروعات التنموية من دون المشاركة المجتمعية الفعالة، لافتاً إلى أن مصرف الشارقة الإسلامي يحرص على الالتزام بمسؤوليته تجاه خدمة المجتمع، من خلال دعم المبادرات والأنشطة والمؤسسات التطوعية، وذلك تنفيذاً لرؤية القيادة الرشيدة، بضرورة التزام الجهات الخاصة والحكومية بمسؤولياتها المجتمعية وتوفير كل المقومات اللازمة لنجاح الأعمال والمبادرات التطوعية، وأشارت هدى عبد الحويدي إلى الشراكة الاستراتيجية التي تجمع شركة بيئة مع غرفة الشارقة في العبد المجتمعية، وذلك تصبواً لتندرج في إطار التعاون البناء لتعزيز قيم المسؤولية، وذلك تصبواً لرؤية قيادة إمارة الشارقة التي جعلت الحفاظ على البيئة واستدامتها أبرز أولوياتها، ولتقت الحويدي



جانب من الاحتفال بإطلاق "منصة غرفة الشارقة للمسؤولية المجتمعية"

شركات تنمية من جانبها استعرضت لها محمد صفر الهرمودي أهداف الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات، المنتمية لزيادة الوعي المجتمعي بمفهوم المسؤولية المجتمعية، وتفعيل شركات تنمية مستدامة بين القطاع العام والخاص، وتحفيز الشركات من خلال وضع سياسة عامة للاحتياجات، فضلاً عن تنظيم وتوجيه مساهمات الشركات نحو المشاريع التنموية المجتمعية، لافتة إلى أن الصندوق هو جهاز إحصائي يعنى بوضع الإطار التنظيمي لمساهمات المسؤولية المجتمعية وآلية

يلهمون العالم بأساليب مبتكرة في مد يد العون لكل محتاج، مشيراً إلى أن منصة غرفة الشارقة للمسؤولية المجتمعية، ستكون علامة تجارية يتم من خلالها تقييم تميز شركات القطاع الخاص في الإمارة في برامج الاستدامة المجتمعية والمساهمة في إحداث تغيير ملموس في المجتمع والبيئة من حولنا، كما ستكون بمثابة أداة تطويرية للشركات لتطبيق أفضل ممارسات أعمال المسؤولية المجتمعية واكتشاف نقاط الضعف والقوة في توجهاتها العملية لإدارة تأثيرات نشاطها التجاري على البيئة والمجتمع.

القطاع الخاص وأعرب العويس عن سعادته بهذه المبادرة التي تحرص من خلالها الغرفة إلى تعزيز وعي مجتمع الأعمال ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية لديه، فضلاً عن إبراز ريادة مؤسسات القطاع الخاص ومساهماتهم ومبادراتهم المجتمعية وعرضها لتكون مثلاً يحتذى لتحفيز وتشجيع الشركات على تبني هذه الثقافة النبيلة وجعلها جزءاً لا يتجزأ من قيمها المؤسسية، لتسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات، وتترك بصمتها في طريق العطاء وخدمة الوطن والمجتمع والإنسان. وأشار إلى أن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص تفتح أبواباً جديدة لهم ليجدوا أهدافهم الملزمة تجاه مجتمعهم، فهي ليست تبرعات مادية تدفع، وإنما هي في جوهرها المواءمة بين أهداف الشركات الساعية إلى الربح وأهداف المجتمع الراغب في التنمية والتطور، عن طريق تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي، وتفعيل مساهمة الشركات والمؤسسات الخاصة في مسيرة التنمية للدولة، عبر تبني العديد من المبادرات والمشاريع التنموية في المجالات الاجتماعية والبيئية وغيرها، مشيراً إلى أن هذا النهج الذي تحرص الغرفة على ترسيخه من خلال رؤية ورسالة واضحة وإبراز ريادة مؤسسات

العراق يسعى لإنتاج 4 مليارات قدم من الغاز لتشغيل محطات الكهرباء

أعلنت وزارة النفط العراقية، عن سعيها لاستثمار 4 مليارات قدم من الغاز المصاحب لاستخراج النفط خلال العامين المقبلين، مشيرة إلى أن ذلك سيساعد البلاد في إنتاج كميات وفيرة من الكهرباء، وقال وكيل وزارة النفط حامد الزويجي، في تصريح أوردته وكالة الأنباء العراقية أمس الثلاثاء، "واع" إن "العراق يستهدف استثمار 4 مليارات قدم من الغاز بحلول عام 2024، ما يعني إنتاج أكثر من 10 آلاف ميجاوات من الكهرباء"، مضيفاً أن "الاكتشافات الجديدة للغاز الحر ستسمح بخفض متوسط فاتورة استيراد الغاز الطبيعي على مدى الأعوام المقبلة".

وتشير التقديرات إلى أن العراق يمتلك مخزوناً يقدر بنحو 131 تريليون قدم مكعبة من الغاز، لكن ثمة كميات تصل إلى 700 مليون قدم مكعبة تحرق يومياً، نتيجة عدم الاستثمار طيلة العقود الماضية، ومطلع الشهر الحالي، قالت لجنة النفط والطاقة في البرلمان العراقي، إن البلاد تحرق أكثر من 18 مليار متر مكعب من الغاز في العام الواحد، تذهب هراً من دون استثمار، ما دعا نواب إلى مطالبة الحكومة بوقف الهدر في الغاز الذي يمكن أن يمثل ثروة لا تقل أهمية عن النفط في حال استثماره بشكل صحيح، ويعتمد العراق في تشغيل محطات الطاقة لديه على الغاز الإيراني المستورد لتوليد نحو

3300 ميجاوات من الكهرباء، إذ يستورد 50 مليون متر مكعب من الغاز يوميا من طهران، بهدف إنتاج الكهرباء من المحطات التي جرى بناؤها عام 2009 في عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، من دون التخطيط في حينها لكيفية تغذية تلك المحطات، وهو ما وصفه مراقبون بأنه أحد ملفات الفساد في البلاد عبر رهن تشغيل محطات الكهرباء للغاز المستورد، ومنتصف يونيو الجاري، أعلنت وزارة النفط عن عزمها وضع المسائل الأخيرة للتعاقد مع شركة "توتال"، لإقامة مشروع متكامل للغاز في البلاد يهدف إلى إنهاء إحراق الغاز المصاحب لاستخراج النفط.

بعد إتمامها صفقة بنية تحتية بـ 12.4 مليار دولار مع ائتلاف دولي

«أرامكو السعودية» تبحث عن مستشار تمويل لصفقة خط أنابيب غاز



علاق النفط السعودي يسعى لجمع مليارات الدولارات من بيع أنشطة وسيطة

إتمام صفقة استحواذ ائتلاف على حصة 49% في شركة النفط التي تأسست حديثاً لمشتري وحقوق لمدة 25 عاماً لسداد رسوم على النفط الذي تنقله خطوط

الأنايب كانت أرامكو السعودية وائتلاف دولي من المستثمرين يضم كلاً من إي آي جي وشركة مبادلة للاستثمار، قد أعلنوا عن

حصة 49% في شركة أرامكو لخطوط أنابيب النفط التي تأسست حديثاً لمشتري وحقوق لمدة 25 عاماً لسداد رسوم على النفط الذي تنقله خطوط

"وكالات" : كشفت ثلاثة مصادر أن أرامكو السعودية دعت بنوكاً لتقديم عروض للاضطلاع بدور استشاري للمساعدة في تمويل بيع حصة أقلية كبيرة في خط أنابيب غاز، وهي ثاني صفقة كبيرة لشركة النفط العملاقة في الأنشطة الوسط بين المنبع والمصب بعد صفقة بقيمة 12.4 مليار دولار لخطوط أنابيب

وقال مصدران إن أرامكو عينت بالفعل مورغان ستانلي كمستشار دمج واستحواذ بينما لا يزال دور المستشار التمويلي مطروحاً أمام البنوك.

وذكر مصدر أن بيع حصة في خط أنابيب الغاز سيكون مطابقاً لصفقة خط أنابيب النفط. واعتمدت أرامكو على عقد تاجير وإعادة تاجير لبيع

خلال ندوة نظمها معهد المحاسبين القانونيين « ICAEW » في إنجلترا وويلز

تمويل الشركات بحاجة إلى مراجعة الثقافة المؤسسية لجذب أفضل الكفاءات في مرحلة « ما بعد الجائحة »

العمل المرنة في تمويل الشركات، ونصحوا قادة الأعمال بالنظر في الاحتياجات الشخصية لموظفيهم للسماح بمزامنة ساعات العمل بشكل أفضل مع مسؤولياتهم الشخصية. وفقاً للمشاركين في النقاش، فإن قدرة الشركة على إيجاد توازن في الأداء على جميع الجبهات - بدءاً من خدمة العملاء وحتى مشاركة الموظفين ورضاهم - ترتبط بكيفية تميزها في سوق التوظيف.

وتوافق المتحدثون على أن الجائحة قد سلطت الضوء على أهمية وجود ثقافات إيجابية في مكان العمل، وأن كبار المدراء بحاجة إلى التفكير بطريقة بناء أكثر بشأن احتياجات الموظفين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مراجعة ثقافة مكان العمل للتأكد من أنها أكثر مرونة، وتوفر مجتمعاً مناسباً وبيئة تعليمية يتفاعل فيها الموظفون المتدربون مع كبار الشركاء والمدراء داخل الشركة. وأشار المتحدثون إلى أهمية ترتيبات

وتركيا، وفاطمة غباش، مستشارة أولى لخدمات معاملات الصفقات، شركة PwC، وديباك مارشانداني، مستشار أول للصفقات، شركة "غرانت ثورنتون الإمارات"، وأندرو تاربول، شريك ورئيس قسم أسواق رأس المال في شركة التقييم وشركاء، وزوبين تشيبيا، شريك، الصفقات وتمويل الشركات، شركة PwC "مدير المناقشة".

عقد الصفقات في الشرق الأوسط. وقدمت الندوة الإلكترونية نظرة ثاقبة حول فجوات المهارات التي نشأت من خلال الانتقال إلى العمل عن بعد في استشارات تمويل الشركات، مثل التواصل المباشر مع الزملاء، والتفاعل مع العملاء. وتضمنت قائمة المتحدثين كلا من : مايك ليتلود، رئيس قسم الخدمات المهنية المصرفية التجارية في بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الضوء أيضاً على الحاجة إلى إرساء نهج يواكب تطلعات الموظفين فيما يتعلق بالثقافة المؤسسية. ومن أجل اجتذاب الجيل القادم من المواهب في مجال تمويل الشركات والاحتفاظ بهم، يتوجب على الشركات وقادة الأعمال مراجعة نماذجهم التشغيلية لدمج ثقافة سليمة ومناسبة أكثر في مكان العمل. وناقشت قائمة المتحدثين التي تضمنت فريقاً من المهنيين الشباب ونخبة من ممارسي المهنة ذوي الخبرة مستقبل

ديبي "الإمارات" : نظم معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) ندوة إلكترونية عبر الإنترنت في 22 يونيو 2021، حول جاذبية استشارات تمويل الشركات كفرصة مهنية في المراحل المبكرة من الحياة العملية. وراى الخبراء المشاركون في الندوة أنه في الوقت الذي سرعت فيه جائحة كورونا من وتيرة التحول الرقمي في قطاع تمويل الشركات، فقد سلطت

الضوء أيضاً على الحاجة إلى إرساء نهج يواكب تطلعات الموظفين فيما يتعلق بالثقافة المؤسسية. ومن أجل اجتذاب الجيل القادم من المواهب في مجال تمويل الشركات والاحتفاظ بهم، يتوجب على الشركات وقادة الأعمال مراجعة نماذجهم التشغيلية لدمج ثقافة سليمة ومناسبة أكثر في مكان العمل. وناقشت قائمة المتحدثين التي تضمنت فريقاً من المهنيين الشباب ونخبة من ممارسي المهنة ذوي الخبرة مستقبل